الإنسان والمدينة للأبحاث
الإنسانية والاجتماعية

مدخل إلى المشاركة المجتمعية

مفهوم المشاركة المجتمعية، ومسارات تعزيزها في مصر

مدخل إلى المشاركة المجتمعية

مفهوم المشاركة المجتمعية، ومسارات تعزيزها في مصر

صادر عن الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية2023
الحقوق محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف غير تجاري
-منع الاشتقاق / الإصدارة 4,0

الفهرس

مدخل	4
آلية البحث	5
المفهوم الوطني عن المشاركة المجتمعية	5
أولًا: المفهوم الخاص بوزارة التنمية المحلية	6
ثانيًا: المفهوم الخاص بالمجالس المحلية	8
ثالثًا: مفهوم المشاركة المجتمعية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	9
المقصود بالمشاركة المجتمعية	10
آليات تعزيز المشاركة المجتمعية	11
التعليم من أجل المشاركة	15
خاتمة	17
المصادر	18

مدخل

شهد عام 2022 محطات في طريق المشاركة بين أطراف مختلفة من المجتمع والمسؤولين الحكوميين، وهو الأمر الذي يبدو مشجعًا للتشارك واكتساب الثقة بين وجهات نظر متباينة لم تجلس على طاولة واحدة منذ سنواتٍ عديدة. ففي يناير، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال مؤتمر شباب العالم المُقام بمدينة شرم الشيخ، إعلان العام 2022 عامًا للمجتمع المدني. وجاء في خطابه «تقوم إدارة المنتدى والجهات والمؤسسات المعنية للدولة بإنشاء منصة حوار فاعلة بين الدولة وشبابها ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، وذلك من خلال دمج منظمات المجتمع المدني في عملية التغيير وبناء الجمهورية الجديدة». (صدى البلد)

يحرص الرئيس السيسي منذ بداية مؤتمر الشباب عام 2016 أن يسمي العام بالاتجاه الذي تركز الدولة جهودها عليه. فاعتمدت هذه المبادرة الرئاسية على فتح بعض أبواب المجال العام المغلقة من خلال تشجيع المبادرات المحلية، وتشجيع تكوين المبادرات، وتسهيل إنشاء شركة الفرد الواحد. كما عززت من مبادرات وزارة التنمية المحلية المسؤولة عن المشاركة المجتمعية والتشبيك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

هذا بالتوازي مع الدعوة إلى إنشاء مبادرة حوار وطني خلال إفطار الأسرة المصرية، الذي أُعلن فيه أن «الوطن يتسع للجميع، والاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية» بالدعوة إلى إجراء حوار مستمر مع كافة الأطراف السياسية وممثلي القطاع الحكومي والخاص. (الجمهورية)

وفي نهاية أكتوبر، دعت الحكومة برعاية رئاسية إلى عقد المؤتمر الاقتصادي بالتوازي مع الحوار الوطني لمناقشة مستقبل الاقتصاد المصري، والأوضاع المختلفة التي يُمكِّن العمل عليها. شارك في المؤتمر العديد من ممثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وممثلي الأحزاب السياسية. (المؤتمر الاقتصادي)

تُمثِّل هذه المبادرات مؤشرًا جيدًا في تبادل الآراء والمشاركة بين الحكومة وأطراف المجتمع، بل إنها تُظهِّر أيضًا انفتاحًا في المجال العام الذي ظل مغلقًا لوقت طويل لدواعي أمنية وسياسية خلال السنوات الأخيرة. وكما تُشجّع الكثير من منظمات المجتمع المدني هذه المبادرة، وتُثّمِن أيضًا المشاركة الاجتماعية ذات النتائج والأثر القوي والمستدام، وعدم الاكتفاء بالمشاركة الشكلية على حساب المشاركة بشكل فعال، ومتاح للجميع.

نرى من خلال ذلك ضرورة فهم المقصود بالمشاركة المجتمعية وآليات تحققها. فهل تكون اشتراك في الحوار والجلوس على نفس الطاولة؟ أم تعني الاشتراك في اتخاذ القرار؟ أم تنحصر على الجانب التنفيذي فقط؟ وما الأدبيات السابقة التي ركزت على الآليات وتعزيز المشاركة المجتمعية بين مختلف الأفراد؟

تنتمي هذه الورقة إلى ملفٍ أوسع عن المشاركة المجتمعية ينطلق من خلال مسارين متوازيين، وهما: دراسة تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية في مشروعات التنمية التي تقوم بها الحكومة، من خلال دورة حياة المشروع الذي يبدأ بالتخطيط، ثم التنفيذ والرقابة، وصولًا إلى النتائج وضمان استدامة نجاحها، وكذلك دراسة الآليات المختلفة سواءً التي تم تطبيقها أو اقتراحها لتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية لدى أصحاب المصلحة المباشرة وهم المواطنين.

تغطي الورقة موضوعين هما: **أولًا:** الوصول إلى المقصود بالمشاركة المجتمعية في خطاب السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية، والوزارات المختلفة، وبقية سلطات الدولة خاصةً مع وجود عدة مرجعيات حكومية للمفهوم نعرضها في ذات السياق، **وثانيًا:** استعراض آلية التعليم من أجل المشاركة كأحد الآليات الرئيسية لتحقق مبدأ المشاركة المجتمعية.

آلية البحث

تعتمد آلية البحث على استعراض عدة تعريفات تتبناها جهاتٍ مختلفة للمشاركة المجتمعية، بشكلٍ مباشرٍ مثل وزارة التنمية المحلية والمجلس الشعبي المحلي، وبشكل غير مباشر مثل التعريف الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جرى اختيار هذه التعريفات بشكل حصري ونموذجي للأسباب الآتية: **أولًا:** تبنيها مصطلح المشاركة المجتمعية؛ ففي حالة الوزارة المصطلح اسم أحد البرامج الرئيسية التي تُشكّل إطار عملها، وفي حالة المجلس المحلي فهي الهيكل الرئيسي الذي يبني عليه عمله، وفي حالة برنامج الأمم المتحدة لشراكته طويلة الأمد مع الحكومة في برامج التنمية، **ثانيًا:** اعتبار المشاركة المجتمعية أحد المؤشرات التي تضبط مدى نجاحها أو نجاح مشروعاتها، **ثالثًا:** وجود أدبيات واضحة ومُفصلة من برنامج الأمم المتحدة للمفهوم وآليات تعزيزه في المجتمعات. ومن ثمَّ تحليل المفاهيم من خلال أدوات تحليل الخطاب، وذلك لكل مفهوم من المفاهيم الثلاثة على حدة، وتحليل شامل للوصول إلى تعريف جامع شامل لكل التعريفات والمفاهيم موضوعات التحليل. أما في الجزء الثاني فقد تم اختيار دراسة برامج التعليم من أجل المشاركة كأحد أدوات تعزيز مشاركة الأفراد في التنمية المجتمعية، وذلك لتداخل الحكومي والخاص في تلك البرامج، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقر بنشوء مفهوم التعليم من أجل المشاركة بالتوازي الزمني مع نشأة مفهوم المشاركة المجتمعية.

المفهوم الوطني عن المشاركة المجتمعية

يختلف المقصود بالمشاركة المجتمعية من خطابٍ إلى آخر، حيث تلعب عدة أبعاد دورًا في عملية الاختلاف المفاهيمي، منها أبعاد جغرافية-سياسية على المستوى الدولي، كالاختلاف بين التعريف الإسكندنافي الذي يُركّز على تكوين تكتلات صلبة من جماعات ومنظمات تساهم في تحسين جودة الحياة العامة والخدمات، في مقابل التعريف الأمريكي الذي يُركّز على تعزيز قدرات الأفراد وإعداد كوادر مجتمعية. (Magnette)

وينتقل هذا الإشكال المعرفي أيضًا إلى السياق المصري، فهناك العديد من المداخل إلى مفهوم المشاركة المجتمعية في الوقت الحالي. يتعلق أولها بتاريخ نشأة الإدارة المحلية، والهيكل الإداري الحكومي المُتجذِر في مستويات الإدارة المحلية، ومنها ما يتعلق بتاريخ عمل منظمات المجتمع المدني والتنمية الدولية في مصر والتي بدأت في تسعينات القرن الماضي بالتوازي مع عمل الإدارة المحلية بشكلها الأخير، وأيضًا ملف المشاركة المجتمعية الذي تشرف عليه وزارة التنمية المحلية والذي تم إطلاقه مؤخرًا.

نحدد من تلك المفاهيم المتعددة اثنين محليين، وآخر دولي.

الأول: هو برنامج المشاركة المجتمعية الذي أطلقته وزارة التنمية المحلية تحت نفس الاسم ويشترك مع المقصود بالمشاركة المجتمعية التي يقصدها الرئيس في خطابه أمام مؤتمر الشباب، وهو مفهوم ينطلق من برنامج رؤية مصر 2030 الذي أطلقه مجلس الوزراء عام 2016، باعتباره الخطة المحلية الأساسية التي ترتكز على أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام 2015، وهي عبارة عن 17 هدفًا رئيسيًا تسعى جميع الدول إلى تحقيقها حتى عام 2030 وقياس أثر تطورها من خلال مؤشرات محددة.

الثاني: المشاركة المجتمعية اللامركزية والمرتبطة بشكل وثيق بالمجالس المحلية في كل محافظة وإقليم، وهو مفهوم له تاريخ طويل يبدأ من بداية القرن الماضي، ويتكامل نهاية التسعينات، قبل أن يتم إجراء انتخابات للمجالس المحلية، لثلاث دورات تم حل آخرها بداية 2011.

أولًا: المفهوم الخاص بوزارة التنمية المحلية

تأسست وزارة التنمية المحلية عام 1999 ككيان حكومي لبدء مشروعات مستدامة، انطلاقًا من فترة الإعداد للأهداف الأممية للألفية الجديدة التي تم التصديق عليها من قِبل منظمة الأمم المتحدة عام .2000، ويقع تحت مسؤولية هذه الوزارة تيسير عمل الإدارة المحلية، من مجالس تنفيذية ورقابية، من خلال ثلاثة محاور رئيسية **أولها:** تمكين السلطات المحلية، **ثانيها:** تنمية الموارد البشرية، **ثالثها:** تنمية المجتمع. وهي محاور يتم العمل على تحقيقها بشكل متوازي. (وزارة التنمية المحلية)

أقدمت الوزارة مؤخرًا- بعد التصديق الدولي على أهداف التنمية المستدامة عام 2015، والتي شكلت الإطار العام لرؤية مصر 2030 وتم التصديق عليها محليًا عام 2016- على نشر إطار عملها لتحقيق المحاور الرئيسية التي يستند إليها، خاصةً محور تمكين السلطات المحلية، والذي ينقسم إلى ثلاث إطارات وهي التنمية الاقتصادية المحلية، واللامركزية والحوكمة، والمشاركة المجتمعية. (وزارة التنمية المحلية)

يشير الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة إلى أن البرنامج يهدف إلى تنفيذ شراكة مجتمعية تساعد على تكامل وتضافر الجهود والموارد الدولية والمحلية لخدمة عملية التنمية المتكاملة في إطار رؤية استراتيجية مُوحدة ومُتفق عليها بين كل الأطراف المعنية بعملية التنمية، وذلك لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة، انطلاقًا من الجهود والموارد التي يتم توظيفها في برامج الصحة والتعليم والبيئة وغيرها، التي تعمل المنظمات الدولية والأهلية لسنوات طويلة على تحقيق أهدافها.

- تعزيز التعاون والشراكة مع القطاع الخاص لخدمة أغراض التنمية.
- دعم التشاور والتشبيك مع المنظمات الدولية والمحلية الفاعلة في مجال العمل الأهلي وتنمية المجتمعات المحلية.
- إتاحة قنوات للتشاور مع المواطنين وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشروعات التي تمس حياتهم وأولوياتهم.
- تطوير استراتيجية متكاملة للشراكة مع الأطراف المعنية المختلفة بعملية التنمية لضمان تكامل وتضافر جهود التنمية.

ويعمل تحت برنامج المشاركة المجتمعية عدة مشروعات تهدف إلى الآتي:

- إعداد خريطة بالجهات الفاعلة المختلفة (الدولية والمحلية) مصنفة حسب مجالات التنمية التي تعمل بها.
- تطوير استراتيجية «الشراكة من أجل التنمية» على المستوى القومي بمشاركة الأطراف المختلفة (الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني القومية والمحلية).
- مؤتمر المسؤولية المجتمعية لرجال الأعمال ووضع إطار تنفيذي لدور القطاع الخاص في تحقيق استراتيجية الشراكة من أجل التنمية.
- تطوير دليل ومجموعة من أدوات التواصل والحوار بين المواطن والحكومة وتدريب العاملين بالوزارات والمحافظات على استخدامها.
- مؤتمر قومي لعرض الخطط الاستراتيجية للتنمية على الشركاء وتوزيع الأدوار والمسئوليات لتمويل وتنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة باستراتيجيات المحافظات.

ويجب التأكيد على أن تلك المشروعات مذكورة في الموقع الالكتروني للوزارة للتعريف ببرنامج المشاركة المجتمعية، غير أنه لم يتم الإعلان عن أية نتائج أو مخرجات لتلك المشروعات حتى وقت نشر هذا البحث. وقد تم التدقيق في البحث الأولي، من خلال إعادة استخدام الكلمات المفتاحية التي ربما تتعلق بالمؤتمرين أو بالأدلة أو الاستراتيجية المراد تحقيقها.

تُحدِّد المواد الدستورية رقم 36 و37 و75 و76 و77 و236 الإطار التشريعي الخاص ببرنامج المشاركة المجتمعية؛ حيث تركز المادة الأولى منها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية مع القطاع الخاص، من خلال عقد شراكات مختلفة للمساهمة في التنمية المحلية. أما المواد الأربعة التالية فهي تُركِّز على حق الأفراد في تكوين مجموعات ومنظمات رسمية كالنقابات والتعاونيات، وتراعي حق تلك المجموعات قانونيًا وتكفل وضعهم القانوني بمجرد الإخطار. أما المادة الأخيرة فهي تُركِّز على خطة كفالة الدولة لوضع التنمية الاقتصادية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة وتنفيذها، بالشراكة مع المجتمعات المحلية، ولا تُحدِّد مادة الدستور هل الشراكة مع المجتمع المحلي تنحصر على التنفيذ فقط أم أنها تتطرق إلى وضع الخطة، وهو ما ينقلنا إلى الجزء التالي والذي يناقش آلية وضع الخطة الاستراتيجية للتنمية المحلية.[1]

1- **المادة 36:** تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

المادة 37: الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها. ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

المادة 75: للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون

المادة 76 إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، وحماية مصالحهم. وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا يجوز إنشاء أي منها بالهيئات النظامية.

المادة 77 ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها.

المادة 236: تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.

من الممكن الخروج بتعريف عام عن المفهوم الحكومي للمشاركة المجتمعية، وذلك من خلال تحليل خطاب الوزارة، ورؤيتها نحو المشاركة المجتمعية، فعلى الرغم من أن الوزارة لم تنشر تعريف محدد يُمكننا فهم المقصود من خلال تعيين الأهداف الأساسية لعمل البرنامج وهكذا يُمكن القول بأن المشاركة المجتمعية تنحصر على منظمات المجتمع المدني وعقد شراكات معها، لتحقيق برامج التنمية التي تُصدِّق عليها الحكومة من خلال الخطة الاستراتيجية. وتتداخل المشاركة المجتمعية كذلك مع برنامج التنمية البشرية من خلال إعداد كوادر مجتمعية للنهوض وتعزيز نجاح الخطة الاستراتيجية. وخلاصة القول إن المشاركة المجتمعية هي إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحددة بالمشاركة في المراحل التنفيذية لتحقيق أهداف تنموية بعينها، تقررها وتخطط لها الجهات التنفيذية.

ثانيًا: المفهوم الخاص بالمجالس المحلية

تعتبر المجالس المحلية هي الهيكل القانوني الرئيسي في عملية المشاركة المجتمعية، إذا اعتبرنا أن المشاركة المجتمعية هي تلك العلاقة التي تبدأ من المواطنين وأصحاب المصالح المباشرة، وتتجه إلى الحكومة ثم تنعكس عليهم، أو إنها عملية اندماج المواطنين في عملية التنمية وتحسين جودة الحياة والخدمات العامة في مجتمعاتهم. وعلى هذا الأساس، تعد المجالس المحلية الهيكل الإداري الرئيسي الذي يتعاطى مع مفهوم المشاركة المجتمعية، حتى قبل دخول المصطلح بشكل النهائي في الحياة العامة المصري في نهاية التسعينات.

تتكون المجالس المحلية وفقًا لآخر شكل لها من عدة مستويات، وهي المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية. وفي كل مستوى من تلك المستويات يتم تمثيلها بثمانية أعضاء على الأقل وصولًا إلى عشرين عضو على الأكثر على كل مستوى. وبهيكل شديد التعقيد والتوغل، تضمن المجالس المحلية اتصال المواطنين؛ المُمثَلين من خلال من ينوب عنهم في المستوى الأصغر، بمتخذي القرار في المستوى الأعلى، والعكس.

تُعزِّز هذه الآلية من الحوكمة المحلية[2] والتحول إلى اللامركزية؛ حيث يتعاون المواطنون المحليون مع الحكومة وأصحاب القرار في النقاش والتشاور في تصميم مشروعات التنمية. ويلعب التمويل المحلي دورًا أساسيًا فيه، ثم الرقابة على التنفيذ وفقًا للخطة الاستراتيجية وذلك وفقًا للمادة الثانية من فصل الإدارة المحلية «175 -183»:

> «تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية»[3]

يتيح هذا التوزيع للمجالس المحلية أن تقوم بدور العمود الفقري لمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار. وعلى الرغم من عدم التصريح بأن المشاركة المجتمعية هدف في حد ذاته، فالمجالس المحلية تقوم أساسًا لتيسير عملية تحسين الخدمات العامة والرقابة على المجالس التنفيذية في تصميم ومواكبة خطة التنمية بالتطوير والتنفيذ. فالمجلس المحلي هو الممثل المباشر لمصلحة المواطنين وأصحاب المصالح.

2- وفقًا لهيئة الرقابة الإدارية، الحوكمة هي الإدارة الجيدة بجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد والسعي لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة للإحتياجاتهم وتحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلي مستوي من الفعالية والجودة بما يرضي المواطنين.

3- المادة 176 من الدستور المصري المعدل لعام 2014

ويُشرِّع قانون المحليات لعام 1979 آليات تحمي حق تمثيل الجميع، وتحمي حق المجلس في الرقابة والمشاركة في التنمية.

> "تختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيره" [4]

يُمكن القول بأن المجالس المحلية هي الصورة الهيكلية النموذجية لفكرة المشاركة المجتمعية المُنظمة، وذلك من خلال درجة التعقيد في تمثيل الأفراد، واتصال الهيكل بجميع المستويات. ولكن لا يعدو ذلك الخطاب النظري فقط، فالمجالس المحلية في دورات انعقادها الثلاثة بشكلها الأخير كانت تؤدي أدوار شكلية فقط، دون وجود أجندة واضحة لتعزيز دور المجتمع والأفراد في عملية التنمية. واكتفت المجالس بترسيخ سلطة النظام، دون تحديد أي بوصلة عمل واضحة في ملف التنمية، فضلًا عن ملف المشاركة المجتمعية.

ثالثًا: مفهوم المشاركة المجتمعية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة المجتمعية من زاوية نظر مختلفة؛ فالمشاركة المجتمعية هي وسيلة أساسية يبني عليها المساءلة المجتمعية. ولذلك فالإشارة إلى المشاركة المجتمعية في تلك الحالة هي وسيلة للوصول إلى أداة أكثر فاعلية وقدرة على التأثير. فالمذكرة الصادرة عن البرنامج الإنمائي تحت عنوان «تعزيز المساءلة المجتمعية»، تشير إلى أن المساءلة المجتمعية وهي أداة رقابية للمواطنين تجاه أداء الحكومة وممثليها، لا تتم إلا ببناء صلب من المشاركة المجتمعية، وتحت إطار عام من المشاركة بالرأي. تستدرك المذكرة في حديثها عن المشاركة إلى أنها تتكون من عدة مستويات، يبني كل مستوى منها على الآخر، ولا يُمكن الحديث عن المساءلة إلا إذا لاقت جميع تلك المستويات نسبة من النجاح.

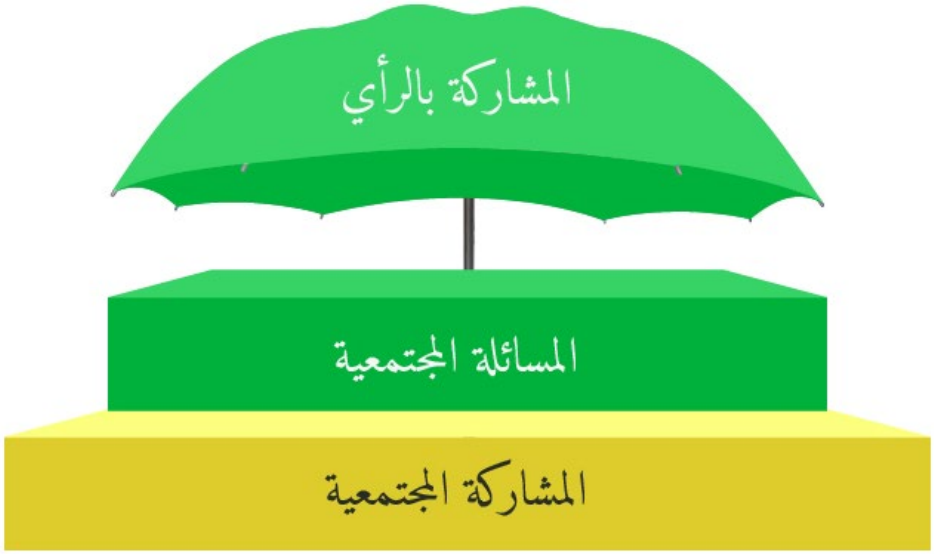

4-المادة 180 من الدستور المصري المعدل لعام 2014.

ومع عدم وجود مفهوم صلب وواضح للمشاركة المجتمعية تشير إليه المذكرة، حيث تؤكد تنوع المفاهيم وتعددها كما أسلفنا القول في المقدمة، فالمشكلة التعريفية مشكلة عالمية تتعلق بتنوع الجذور المفاهيمية. ولكن المذكرة تحدد المشاركة المجتمعية من خلال المستويات التي تعمل على تعزيز المفهوم، وكذلك من خلال بيان الاختلاف بين المشاركة المجتمعية من جهة وبقية المفاهيم المتداخلة معها من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تمثل المشاركة المجتمعية في خمس مستويات وهي:

- المستوى الأول (المعلومات والوعي): في هذا المستوى، تكون المشاركة الفعلية عند حدها الأدنى وتشتمل على تبادل المعلومات وحملات التوعية العامة والمبادرات التثقيفية.
- المستوى الثاني (التشاور): يتم فيه إجراء عملية تشاور المواطنين وأصحاب المصلحة المباشرة في حوار وعلاقات وتتضمن تحليلات أصحاب المصالح المباشرة ووضع خرائط للقضايا.
- المستوى الثالث (التمثيل): يتم فيه تمثيل تفضيلات أصحاب المصالح المباشرة في منتديات السياسة العامة من خلال جماعات المواطنين/ جماعات الدعوة المجتمعية.
- المستوى الرابع (علاقات الشراكة): يتحول فيه التشاور إلى تعاون فعلي، حيث تأخذ منتديات المواطنين زمام المبادرة في وضع السياسات وتنفيذها.
- المستوى الخامس (الرقابة والمراجعات): «يمتلك» فيه أصحاب المصالح المباشرة مبادرات لوضع السياسات وتقديم الخدمات، ويوفرون الرصد والتقييم اللازمين باعتبارهم مالكين للعملية بالكامل. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

ويُمكن تحديد المفهوم الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة عن المشاركة المجتمعية أنه مجموعة من الأدوات المرتبة، والتي ينبني كل واحد منها على الآخر، وتساهم في تعزيز أدوار المواطنين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، بدايةً من طرح الأفكار وصولًا إلى تنفيذها والرقابة عليها، وهي دورة حياة مشروعات التنمية. بالبناء على الحق في المعرفة، والتدخل بالرأي والحوار، وتمثيل تلك الآراء بشكل منظم، وعقد شراكات تحمي تلك الآراء والحقوق، وصولًا إلى مراقبة عملية تحقق تلك الآراء التي تم طرحها والبناء عليها.

المقصود بالمشاركة المجتمعية

إذا افترضنا أن أحد الموظفين بعد خروجه من المنزل وجد أن الطريق إلى العمل متوقف نتيجة أعمال تجديد وإنشاء في أحد المناطق التي تقع في منتصف الطريق، وهو ما سيدفعه إلى اختيار طريقة أخرى للوصول إلى مكان عمله تستغرق عادةً أكثر من الوقت اللازم في الأيام الاعتيادية، ولكنه يجد نفسه محاطًا بمئات الأشخاص الذين قرروا اختيار نفس الطريق لتوقف الطريق الرئيسي، وهو ما ينتج عنه ازدحام غير مسبوق، وزيادة في الوقت المتوقع للتأخير، ربما تصل لأضعاف الوقت الاعتيادي. ويتحول الأمر من كونه مشكلة شخصية متجسدة في خصم في الراتب نتيجة التأخير، إلى مشكلة جمعية تؤثر على عجلة الانتاج في هذا اليوم، وتؤثر على الناتج المحلي بالتبعية.

أحد الموضوعات الرئيسية التي تعمل المشاركة المجتمعية على حلها هي عرض الحلول البديلة والممكنة ومناقشتها، لتلافي الآثار الجانبية، فالإنشاءات على الطريق قد تكون ضرورية وتعمل على حل مشكلة التكدس المروري، ولكنها أنتجت ظواهر أخرى في

المجتمع، والحل البسيط الذي قد تعززه المشاركة المجتمعية هو مبدأ المعرفة؛ الذي يعزز من معرفة المستفيدين (المواطنين/ مثال الموظفين) ويتيح لهم المساحة للتصرف بشكل غير مفاجئ وأكثر تخطيطيًا. وعلى الرغم من ان المشاركة حق أصيل لدى المواطنين والمستفيدين المباشرين، فإنها أيضًا تساهم في تقليل امتداد الآثار الجانبية السلبية من جهة، وربما تنتج تعزيز الآثار الإيجابية من جهةٍ أخرى.

تتيح آليات المشاركة بين الأفراد ومتخذي القرار حلًا لهذه المشكلة. فإذا كان هؤلاء الموظفين على علم بوجود أعمال تجديد وإنشاء على الطريق، سيساعدهم ذلك في التخطيط بشكل أفضل لرحلتهم إلى العمل، وأيضًا سيساعد ذلك أصحاب العمل على اتخاذ إجراءات داخلية أفضل، بينما سيساعد ذلك في تدارك معظم الآثار السلبية لعملية الإنشاء.

يُمكن اعتبار هذا المثال نموذجًا للتطبيق على المفاهيم التي سبق أن عرضناها. فالمشاركة الضرورية في تلك الحالة هي مشاركة جماعية بالمعلومات. فمشاركة الأفراد ضرورية لحل مشكلة التكدس، ولا يجب أن تنحصر المشاركة على الشركات أو المنظمات، بل على العكس إذا اكتفى القائمين على أعمال الإنشاء بإشراك المؤسسات، لن يحل هذا من المشكلة. وإن كان من المهم وجود هيئة قانونية تُمثِّل مصلحة المواطنين، تتمثل في الهيكل الإداري للمجالس المحلية، فهذا يعزز من مفهوم المشاركة. ولكن لا يعني وجوده تجاهل الاتصال المباشر بالمستفيدين، وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

نلاحظ مما سبق أن مفهوم المشاركة المجتمعية، يختلف في التعريف الأول لهذا البحث من حيث كونه إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاستراتيجية، بينما يُمثل التعريف الثاني المشاركة المجتمعية من حيث كونها تمثيلًا نيابيًا يلعب دور قناة اتصال بين المواطنين والجهات التنفيذية، وذلك من خلال المجالس المحلية التي تعتمد بشكل رئيسي على الانتخاب. أما المفهوم الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهو يميل إلى اعتبار المشاركة المجتمعية أداة رئيسية للمساءلة، وهي أحد الأعمدة الصلبة التي يقوم عليها النظام الديموقراطي. وقد فصّل البرنامج التعريف إلى خمس مستويات من الأدنى إلى الأعلى، يعتمد كل واحد منها على الآخر، ويمثل تحققها جميعًا أرضية قوية لمسائلة أصحاب المصلحة المباشرة لمتخذي القرار.

ولذلك فإننا في ملف المشاركة المجتمعية نعتمد على التعريف الأخير وهو تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما لم نشر إلى غير ذلك؟ على أن يتم الاكتفاء بالمستوى الأول والثاني، حيث لا يُمكن قياس المستوى الثالث بأي حال من الأحوال نتيجة غياب المجالس المحلية من الأساس، وبالتالي فالحديث عن أي مستوى تالي لا يُمكن الاعتماد عليه. ونتيجة للحالة السياسية الراهنة، والمتأثرة بشكل كبير بالوضع الأمني، يُركز البحث على جانبين من المشاركة وهما: «المعلومات والوعي» و«التشاور».

آليات تعزيز المشاركة المجتمعية

لا تنحصر المشاركة المجتمعية على القطاع الخاص أو على الفاعلين في المجتمع المدني، وإنما تتجاوز هؤلاء لتشمل علاقة متصلة بين الجهات الحكومية المسؤولة ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين به من جهة، وأصحاب المصالح المباشرة في خطط التنمية الاستراتيجية من جهة أخرى، وذلك لضمان وصول رأيهم إلى الجهات التنفيذية.

لذلك من المهم وجود قنوات اتصال تُفعِّل من أدوار المواطنين من جهة وذلك من خلال نشر المعلومات وتعزيز الوعي بالحق

في المشاركة المجتمعية، فضلًا عن وجود قنوات قانونية تُسهِّل التواصل بين أصحاب المصلحة المباشرة والفاعلين في مجال التنمية من جهة، والسلطات التنفيذية من جهة أخرى. وهو ما يضمنه مستوى المعلومات والوعي في المشاركة المجتمعية كما أسلفنا. فلا يكفي معرفة شخص واحد بالمعلومات، ولا يكفي أيضًا معرفة عدد كبير من الأشخاص دون وجود وعي بأدوارهم الاجتماعية، وتقديم حلول بديلة. كما لا يكفي معرفة عدد كبير من الأشخاص الفاعلين وسط عدد أكبر من المشاركين غير الفاعلين. ويُمكن اعتبار أن غياب الفاعلية ينتج مشاركة صورية أكثر من كونها مشاركة حقيقية.

وبناء على ذلك، يُمكن الحديث عن آليات تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال مسارين متوازيين، لضمان مشاركة مجتمعية حقيقية؛ وهما: الأول: تعزيز آليات المشاركة وبناء قدرات الأفراد على المشاركة الحقيقية، والثاني: توسيع رقعة الفاعلين في مسار المشاركة. ويُمكن تحقيق المسار الأول من خلال التعليم، وهو السبيل لمعرفة الأفراد بأهمية المشاركة المجتمعية، والفاعلية في عملية التنمية واتخاذ القرارات المحلية والوعي بها. بينما يضمن الإعلام بمفهومه الأوسع تحقق المسار الثاني الخاص بتوسيع رقعة المشاركين الفاعلين من خلال نشر الآليات والنماذج والنتائج التي خرجت عبر مسار التعليم.

نُركِّز في فقرة قادمة على آليات التعليم في نشر الوعي الخاص بالمشاركة المجتمعية، وهي موضوعات طرحها التعليم المدني، وتمثلت تحت مفاهيم متعددة مثل التعليم من أجل المشاركة، أو التعليم من أجل المواطنة، أو التعليم المدني. ونرى أهمية تغطية هذا الجانب من التعليم كونه الآلية المباشرة التي تضمن التعريف بالمشاركة المجتمعية، ونشر الوعي الخاص بالآليات والمنهجيات لها، لبناء مجتمع أكثر ديمقراطيةً.

أما ما يخص المسار الآخر الذي يُركز على توسيع رقعة الفاعلين ونشر الآليات والنتائج لعملية المشاركة المجتمعية، والتي تقع تحت مسؤولية الإعلام، فسيتم إرجاء الحديث عنها بشكل معمق، خاصةً أن الإعلام المقصود في تلك الحالة بحاجة إلى تحديد أكثر. فمشروعات التنمية، وهي موضوع المشاركة المجتمعية، تختلف من مكان إلى مكان ومن محافظة إلى محافظة. ولذلك فالإعلام المخصص لنطاق جغرافي محدد سيساعد في عملية مشاركة أكثر فعالية. ولذلك فيُمكن اعتبار أن الإعلام الفاعل في عملية المشاركة المجتمعية قريب من مفهوم الإعلام المحلي، من خلال الآليات التقليدية مثل الراديو والجرائد والتلفاز، أو الآليات الأحدث مثل وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

على الجانب الآخر، في بعض الأحيان يتم بالفعل الإعلان عن بعض المشروعات ويبدأ المواطنون في اتخاذ التدابير اللازمة ويفاجئون بعدم تنفيذ المشروع أو تأجيله. في 19 نوفمبر 2020 أصدر رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي قرارًا بالبدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مترو الأنفاق في محافظة الإسكندرية- خط أبوقير العلوي؛ حيث نشر القرار رقم 2360 لسنة 2020 بالجريدة الرسمية، بحيث تبدأ الوزارات المعنية بحصر الأراضي والمنشآت التي سيتم نزع ملكيتها للمنفعة العامة. وقد تم الإعلان أن القطار الداخلي سيتوقف بداية من مارس 2022، وهو وسيلة المواصلات الرئيسية التي يعتمد عليها المئات يوميًا، ولكن في صباح يوم الثلاثاء الأول من مارس، تفاجأ السكان باستمرار عمل القطار الذي لا يزال مستمرًا حتى وقت نشر البحث دون وجود أي توضيح عن مستقبل المشروع، أو سبب تأخير تنفيذه. (الجريدة الرسمية)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع المرحلة الأولى لمترو أبو قير الذى سيتم تنفيذه في ذات مسار خط سكك حديد أبو قير – الإسكندرية في المسافة من أبو قير شرقًا حتى محطة مصر بمحافظة الإسكندرية بجميع منشآته ومرافقه من محطات للركاب بما تحتويه من منشآت لخدمة الجماهير ومحطات القوى الكهربائية والضغط العالى وورشة للعمرة الجسيمة ووحدة التحكم المركزى وأى منشآت أخرى يحتاجها المشروع ، وذلك على النحو الموضح بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر لصالح الهيئة القومية للأنفاق على الأراضى والعقارات اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة ، على النحو المبين بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة .

لم يكن ذلك هو الحدث الوحيد الذي يتم فيه الإعلان عن مشروع ضخم وموعد تنفيذه ولا يتم الإعلان عن سبب التأخر، أو مصير المشروع نفسه. فقد صدر القرار 3508 لسنة 2021 عن رئيس مجلس الوزراء ونُشر بتاريخ 14 ديسمبر 2021 في الجريدة الرسمية، عن البدء في تنفيذ مشروع تطوير وإعادة تأهيل ترام الرمل بمحافظة الإسكندرية، وتم الإعلان عن توقف ترام المدينة بداية من نوفمبر 2022 وهو الأمر الذي لم يحدث أيضًا. (الجريدة الرسمية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3508 لسنة 2021)

الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ مكرر (ج) فى ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٢١ ١٥

رئيس مجلس الوزراء

قـــرار رقم ٣٥٠٨ لسنة ٢٠٢١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلـى قانـون نظـام الإدارة المحلية الصـادر بالقانـون رقم ٤٣ لسـنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسـنة ١٩٩٠ بشـأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

قـــرر:

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تطوير وإعادة تأهيل ترام الرمل بمحافظة الإسـكندرية الذى سـيتم تنفيذه فى ذات مسـار ترام الرمل من محطـة ترام فيكتوريا وصولاً إلى محطة ترام الرمل وامتداده حتى ميدان المنشية ، بجميع منشآته ومرافقه من محطـات للركاب بما تحتويه من منشـآت ومحطات القوى الكهربائية والضغط العالى وورشة للعمرة الجسيمة ووحدة التحكم المركزى وأى منشآت أخرى يحتاجها المشروع .

(المادة الثانية)

يُسـتولى بطريق التنفيذ المباشـر لصالـح الهيئة القومية للأنفـاق على الأراضى والعقارات اللازمة لتنفيذ المشـروع المشـار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية والإحداثيات والكشوف المرفقة .

يتيح وجود قنوات اتصال إعلامية تعزيز المشاركة للمنفعة العامة القائمة على مساهمة الأفراد في نجاح المشروعات واستدامة هذا النجاح، كما يساعد في حسن التخطيط وإدراك الآثار المترتبة على المشروعات بشكل مشترك في محاولة النجاح في تحقيق أقصى أثر إيجابي بأقل تكلفة ممكنة بشرط حسن إدارة الإعلان وعدم التخبط وتحديث المعلومات بشكل دوري بما يخدم الغرض منها.

التعليم من أجل المشاركة

في الوقت الذي نشط فيه مفهوم المشاركة المجتمعية أواخر القرن الماضي، نشطت أيضًا مفاهيم التعليم المدني، والتعليم من أجل المشاركة، وكذلك التعليم من أجل المواطنة، كمفاهيم دولية تُعبِّر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترافقت مع مرحلة الإعداد للأهداف الأممية التي تم إطلاقها عام 2000، تُمثِّل هذه المفاهيم عملية مترابطة، وآلية ينتج عنها المشاركة المجتمعية النموذجية على مستوى الفرد، ومنها على مستوى الجماعات، بالإضافة إلى أن المستوى الأول من المشاركة المجتمعية وهو المعلومات والوعي، يتحقق بدرجة ملحوظة كنتيجة لمفهومي برامج التعليم سواء كان من أجل المشاركة أو المواطنة أو التعليم المدني.

كما أن هناك تداخل في معنى المشاركة المجتمعية نتيجة وجود عدة تعريفات من جهاتٍ مختلفة. فالأمر لا يختلف كثيرًا عند الحديث عن تعزيز تلك المشاركة، وهو مسمى غير موجود بشكل مباشر لبرامج تعمل الحكومة المصرية والمجتمع المدني عليها، لذلك لجا الباحث إلى دراسة برامج التعليم المدني، كأحد المسارات التي تهدف إلى بناء أفراد ذوي وعي ومهارات كافية لممارسة أدوارهم كمواطنين فاعلين.

في الإطار الحكومي، لدى مصر وزارتان معنيتان بالتعليم المدني/ التعليم من أجل المواطنة، وهما وزارة التربية والتعليم التي تقوم بإعداد المناهج ودمجها في التعليم الأساسي وتستخدم مفهوم التربية المدنية، وكذلك وزارة الشباب التي تقوم بإعداد المعسكرات والأنشطة المختلفة لدعم مناهج التربية والتعليم الرسمية، وتستخدم مفهوم التعليم من أجل المواطنة وتشترك فيه مع أغلب منظمات المجتمع المدني. في عام 2005، أُنشأت وحدة للتربية المدنية داخل وزارة الشباب بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف)، والتي تُركِّز بشكل رئيسي على مشروعات التربية المدنية التي تستهدف الشباب. (عدة باحثين)

خلال السنوات الماضية، نشطت العديد من البرامج والمبادرات الخاصة بتعزيز مفاهيم التعليم من أجل المشاركة/ المواطنة، كان من أهمها برنامج المشاركة المدنية التابع للمبادرة الدنماركية المصرية للحوار (ديدي)، وهو مؤسسة ثقافية حكومية ثنائية تم إنشائها في 2004 من خلال شراكة دبلوماسية بين الحكومة الدنماركية والمصرية، لنقل تجربة المجتمع الدنماركي المدني إلى المجتمع المصري من خلال بناء قيادات قادرة على استيعاب التجربة، وتعزيز نفس المبادئ في مجتمعها المحلي.

نسقت المبادرة عدة برامج ومشروعات ورعاية شراكات مختلفة بالتركيز على مبادئ ومفاهيم المشاركة المدنية، فقد أقام البرنامج أكاديمية التعليم من أجل المشاركة، بالشراكة مع برنامج سفراء الحوار، في الفترة ما بين 2016 – 2019، كما أصدرت المبادرة الدنماركية المصرية للحوار أيضًا بحث عن المجالس المحلية بالشراكة مع منتدى البدائل العربي، كما سعت إلى تمويل عدة أبحاث عن إشراك المواطنين، وتعزيز مبادئ المشاركة المجتمعية. وهو ما يجعل المبادرة نموذجًا لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم التعليم من أجل المشاركة.

بالتزامن مع إطلاق عام الشباب 2016، أُطلق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، وهو بحسب الموقع الرسمي كيان مستقل تابع لرئاسة الجمهورية ويُدار من خلال متخصصين وشراكات مع هيئات ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني. يهدف البرنامج إلى إنشاء قاعدة من الكوادر الشبابية المؤهلة للعمل السياسي والإداري والمجتمعي بالدولة، بحيث يضمن توظيف المميزين

من الخريجين في مسار حكومي رفيع ضمن الوزارات والمحافظات. ومنذ إطلاق البرنامج تخرجت ثلاث دفعات مختلفة.

يُمكن اعتبار أن البرنامج الرئاسي يعبر بدقة عن تصور الدولة عن المشاركة المجتمعية. فمن خلال إعداد مُنظِّم أقرب إلى البيروقراطي تشترك فيه الوزارات ومراكز الشباب في تحفيز الشباب إلى المشاركة في البرنامج، حيث يتم التقديم على البرنامج من خلال مراكز الشباب والموقع الإلكتروني للبرنامج، بالإضافة إلى الإشراف المباشر وغير المباشر على المحتوى، يضمن البرنامج مشاركة الخريجين في التخطيط والتنفيذ بحسب مواقعهم الوظيفية سواء كانت في منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات حكومية، وهو ما يخدم أكثر المفهوم المتعلق بالشراكات مع منظمات المجتمع المدني في التنفيذ، وحصر التخطيط على الجهات الحكومية.

هذه الشراكة بين المجتمع المدني من جهة، والمؤسسات الحكومية الرسمية، تُظهر مدى أثر الشراكة في تعزيز الأفكار المختلفة حول المشاركة المجتمعية، وجدوى التعليم الموازي، الذي قد يتطرق إلى التعليم الرسمي ولكنه لا يتزم بإطار واحد فيه، هذه الشراكة تعمل على إيجاد سبل لتعزيز التربية المدنية ذات الجذور المحلية والأفق العالمي.

فعلى الرغم من أن مفاهيم التعليم من أجل المشاركة/ المواطنة حديثة بعض الشيء، فإن نشأة التربية المدنية في مصر تعود إلى عام 1922 بعد الاستقلال عن الاحتلال البريطاني وسقوط الخلافة العثمانية، كأحد الرواسخ التي تدعم تحول مصر إلى دولة قومية، وتعزز من وجود مواطنين فاعلين للدولة الجديدة. فشرعت وزارة التربية والتعليم- المعارف حينذاك- في تعديل المناهج ودمج مفاهيم التربية المدنية بها، بما يتوافق مع الرؤية الجديدة. (عدة باحثين)

تستند التربية المدنية في وزارة التربية والتعليم وفقًا للنشرة الصادرة عام 2003 على ثمانية مبادئ؛ وهي:

1- التربية المدنية (الواجبات والحقوق)
2- المهارات الحياتية (التفاوض والتعاون والسماح)
3- نظام الحكم (الديموقراطية، والدستور، ومجلس الشعب، والانتخابات، ودور المواطنين في الانتخابات)
4-الحفاظ على التراث (التراث العربي والمصري، والتراث الإسلامي والقبطي، والقيم المصرية والتقاليد)
5-علاقات مصر مع الدول الأخرى (على المستوى العربي، والإسلامي، والإفريقي، والعالمي)
6-المنظمات غير الحكومية (شروط تأسيس الجمعيات، ودور المنظمات غير الحكومية)
7-المنظمات والمؤسسات العربية
8- المنظمات والمؤسسات الدولية

يتم التركيز على بعض هذه الأهداف وإعطائها الأولوية على حساب أهدافٍ أخرى وفقًا للمزاج السياسي والأهداف الاستراتيجية. ففي الوقت الذي يتقاطع فيه الهدف الثالث، والسادس، والسابع، والثامن مع مفهوم المشاركة المجتمعية، لا يظهر آثار ذلك جليًا على مخرجات المناهج، وإنما يتم التركيز على تصدير المعلومات دون فهم وبناء وعي للطلبة. (عدة باحثين)

ووفقًا للإطار العام، أصدرت الأمم المتحدة تعريفًا للتربية المدنية على أنها التأكيد على أربعة عناصر؛ وهي:

1- حقوق الإنسان بما تتضمنه من تمكين المواطنين ليكونوا قادرين على المشاركة في التنمية الاجتماعية.
2- القانون والعدالة الاجتماعية والديموقراطية وما يعنيه من المشاركة السياسية والمدنية.

3- تطوير معنى التنمية البشرية كأساس لحقوق الإنسان.

4- السلام وما يشير إليه من الحل السلمي للنزاع من خلال المفاوضات والحوار.

بالأخذ في الاعتبار حدود مفهوم المشاركة المجتمعية، والذي تطرقنا إليه في الجزء الأول، بحيث نحدد المقصود بالمشاركة المجتمعية في هذه الورقة بمستوى الوعي والمعلومات والتشاور، نجد أن العنصر الأول هو الأشد التصاقًا بمفهوم المشاركة المجتمعية بكافة تعدداته، من حيث كونه شراكة، وأداة، ونظام رسمي. يأتي بعد ذلك العنصرين الثالث والرابع، كجوانب تضمن كفاءة تحقق مبدأ المشاركة. وقد أسلفنا القول بأن مستوى التمثيل في المشاركة المجتمعية- والذي يتقاطع مع العنصر الثاني من جهة المشاركة السياسية والمدنية- مرجأ إلى حين صدور قانون جديد للمحليات، يضمن انتخاب مجلس محلي جديد يكون من مسؤوليته تمثيل أصحاب المصالح المباشرة.

خاتمة

سعت هذه الورقة إلى تقديم أبرز التعريفات التي تُشكِّل الإطار المفاهيمي لملف المشاركة المجتمعية كنقطة انطلاق إلى الملف الذي يتقاطع مع عملية التنمية والتطوير والبرامج المختلفة التي شهدت هذا العام أحداثًا مُشجِعة، مثل مبادرة الحوار الوطني ونتائج المؤتمر الاقتصادي والمبادرة الرئاسية لتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، وهو ما نسعى إلى تعزيزه من خلال توضيح الفعالية الحقيقية للمشاركة المجتمعية، من حيث كونها منفعة عامة على الجميع، ما يُسهِل عملية اتخاذ القرار، ومضاعفة الأثر الحقيقي بتلافي الآثار السلبية وتعظيم الإيجابية.

ومن خلال استعراضنا لثلاثة مفاهيم رئيسية عن المشاركة المجتمعية، وهي المفهوم المتعلق بالمبادرات الأخيرة، والمفهوم المتعلق التمثيل الدبلوماسي، وأخيرًا مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجدنا أن الأخير أقرب إلى الوضوح والشمول في ذات الوقت، فاعتمدنا على إبراز الآليات التي من شأنها تعزيز المشاركة المجتمعية الحقيقية للوصول إلى أهداف أكثر حسمًا.

وفي الجزء الأخير، عملنا على عرض ثلاثة نماذج تطبيقية لغياب المشاركة المجتمعية، وأثر وجودها في حل المشكلات التي تواجهنا في الوقت الحالي، وهي في رأينا ما أنتجت توصية المؤتمر الاقتصادي بضرورة تعزيز أدوات المشاركة المجتمعية للمساهمة في حوكمة حقيقية لمكافحة الفساد، والتحول نحو الاستقلال الاقتصادي اللامركزي.

ومن خلال تطرقنا إلى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يقسم المشاركة المجتمعية إلى عدة مستويات ينبني كل واحد منها على الآخر، وحددنا المستوى الأول والثاني وهما «المعلومات والوعي» و«التشاور» كمعايير لرؤيتنا الحالية للمشاركة المجتمعية، وذلك لغياب جانب التمثيل في الوقت الراهن؛ عملنا على تقديم آليات تعزيز المشاركة المجتمعية التي تساهم فيها عدة مجالات حصرناها في التعليم المدني، والإعلام. واستعرضنا في الأداة الأولى الخاصة بالتعليم برامج التعليم من أجل المشاركة، وهو المسار الرئيسي الذي تهتم به كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشباب، وفصلنا التعريفات المختلفة للتعليم المدني والتعليم من أجل المواطنة، وأبرز الاختلافات بينهما، وتوقفنا عند العناصر التي يجب توافرها في برامج التربية المدنية بحسب منظمة الأمم المتحدة. كما أشرنا إلى ضرورة الإعلام في توسيع رقعة فعالية المواطنين، وذلك لأهمية جودة المحتوى وخلق كوادر مبادرة، وتعزيز عملية انتشار الأفكار، والمبادرات المجتمعية، وحددنا العناصر التي سنعمل على قياسها ونقصدها في الملف البحثي، وهو ما يجعل هذه الورقة مرجعًا أساسيًا لمفهومنا عن المشاركة المجتمعية، والتي نحاول فيها تتبع أثر المشاركة الحقيقية في المجتمع، ومدى تحقق مبادئها وأثرها.

المصادر

• Magnette, Paul. "European governance and civic participation: beyond elitist citizenship?" *Political studies* (2003): 144-160.

• صدى البلد. الرئيس السيسي : إعلان عام ٢٠٢٢ عام المجتمع المدني. 13 يناير, 2022.

https://2u.pw/GiQoHM

• المؤتمر الاقتصادي. نوفمبر 2022.

https://www.eec2022.gov.eg/AboutConference

• الجريدة الرسمية. «قرار رئيس الجمهورية رقم 3808 لسنة 2021.» 14 ديسمبر, 2021.

-«قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2360 لسنة 2020.» 19 نوفمبر, 2020.

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «تعزيز المساءلة الإجتماعية: من المبدأ إلى التطبيق.» مذكرة توجيهية. 2010.

•رئاسة الجمهورية. الحوار الوطني. 2022. https://2u.pw/bKyTwx

• عدة باحثين. الطريق إلى التعليم من أجل المشاركة. ورقة بحثية. القاهرة: المبادرة الدنماركية المصرية للحوار، 2019.

• وزارة التنمية المحلية. إطار عمل وزارة التنمية المحلية. 2022. https://www.mld.gov.eg/ar/programs